

«الأمن والتعاون» يجتمع في سويسرا وأوكرانيا على سلم الأولويات

لافروف: الآمال معلقة على تنفيذ اتفاق مينسك كيري: بمقدور روسيا إعادة بناء الثقة إذا انسحبت من أوكرانيا



بسبب تصرفاتها في أوكرانيا ولا تمكنها إعادة بناء صديقتها الدولية إلا إذا أنهت دعمها للانفصاليين الموالين لها.

وفي كلمة خلال اجتماع وزراء خارجية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، قال كيري: «إن موسكو أخفقت في الوفاء بتعهداتها في اتفاق مينسك الذي أبرم في شهر أيلول لوقف إطلاق النار وإنهاء الصراع في أوكرانيا». وأضاف: «الولايات المتحدة والبلدان التي تدعم سيادة أوكرانيا وحقوقها لا تسعى إلى مواجهة».

وتابع الوزير الأميركي: «نحن لا نسعى ولا نرغب في رؤية روسيا معزلة بسبب أفعالها. لكننا في واقع الأمر على اقتناع بأن بمقدور موسكو إعادة بناء الثقة والعلاقات إذا ساعدت ببساطة على تهدئة التوتر واتخذت الآن خطوات لتنفيذ اتفاق مينسك». وأكد أنه إضافة إلى الوفاء بتعهداتها في اتفاق مينسك يتعين على موسكو أيضاً سحب القوات الروسية والأسلحة من شرق أوكرانيا واستخدام نفوذها لدى «الانفصاليين» المؤيدين لروسيا لدفعهم على إطلاق سراح كل ما لديهم من رهائن.

وأشار كيري إلى أن دعم موسكو «للانفصاليين» أضر بها. وقال: «النتيجة هي ضرر لصدقيتها وسيتحمل مواطنوها ثمناً اقتصادياً وإنسانياً باهظاً».

ببطولات المنتصرين على الفاشية والنازية وعدم السماح ببعث إيديولوجيات كراهية البشر». وفي السياق، قال بيان صدر عن الخارجية الروسية أمس إن الأمانة الحالية في نظام الأمن الأوروبي الأطلسي هو نتيجة لتنفيذ سياسة التوسعية نحو الشرق، مضيفاً أن الحقائق التي جمعها حلف شمال الأطلسي بخصوص المسائل العالقة مع روسيا هي محاولة جديدة من قبل الحلف لفرض نهجه على المجتمع الدولي والذي يسوقه «الناطو» على أنه الصحيح ولا يبدل منه. بهدف تبرير خطوات الحلف في تعزيز قدراته العسكرية على الحدود مع روسيا.

ويشير البيان إلى أن الحلف سقط في أسر نهجه المسيس وغير مستعد للتعاون مع روسيا بشكل متكافئ لمواجهة التحديات الأمنية الحقيقية في المنطقة ومن دون تكهنات وهمية.

وأوضح البيان أن «الناطو» لم يبع بعد فشله في قراءة سياسته المدنية للصحة بالتوسع نحو الشرق، مشيراً إلى أن الحلف يحاول تحميل مسؤولية الخلل الأمني في المنطقة لروسيا بإظهارها كعدو جيوسياسي لتبرير وجود الحلف.

من جهة أخرى، قال وزير الخارجية الأميركي جون كيري أمس «إن روسيا وضعت نفسها في عزلة

وقال: «كل الآمال اليوم معلقة على

تنفيذ اتفاق مينسك الذي جرى التوصل إليه بين سلطات كييف وممطي دونيتسك ولوغانسك، وساهمت فيه بنشاط روسيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا».

مضيفاً: «خبراًؤنا العسكريون الذين استدعاهم الرئيس بيلتو بوروشينكو يساعدون الطرفين المتنازعين الآن على الانتهاء من الاتفاق على الخط العازل، وعملياً نحن على بعد خطوات من سحب الأسلحة الثقيلة، ما يسمح بنشر مراقبي بعثة المتابعة الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون بين مواقع الطرفين».

لاصفروف أكد أن بلاده تساند اقتراح سويسرا بتشكيل «مجموعة الحكام» بهدف إعداد توصيات بشأن الردود على التحديات الأمنية في جميع أبعادها. وشدد على الأهمية القصوى للاعتماد على العمليات التفاوضية والإجرائية للتصالح العالقة، مؤكداً أنه في المستقبل لن يكون من المتوقع أن يقر مقترح المندوب السويسري بشأن تشكيل مجموعة خاصة للتعامل مع التحديات الأمنية في إعلان تواصل عملية «هلستكي» أربعين».

وأكد وزير الخارجية الروسي بشكل خاص أهمية إقرار إعلان 70 سنة على انتهاء الحرب العالمية الثانية، والذي يستدعي «التذكير

بداً أمس في مدينة بازل السويسرية الاجتماع السنوي لمجلس وزراء خارجية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إذ من المقرر أن يتركز اهتمام المشاركين على الأزمة الأوكرانية، كما تستمر الاجتماعات (اليوم) الجمعة، حيث سيناقش المشاركون قضايا مكافحة الإرهاب. وترأس الوفد الروسي المشارك في الاجتماعات وزير الخارجية سيرجي لوشين، الذي سيرجر أيضاً عدداً من اللقاءات الثنائية على هامش الاجتماع، إذ كان قد التقى في وقت سابق من مساء الأربعاء نظيره الألماني فرانك فالتر شتاينماير.

ومن المتوقع أن يلتقي لافروف نظيره الأميركي جون كيري والمفوضة العليا للسياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موفيبريني. الوزير الروسي أمس أنه كان من الممكن الاجتماع أمس أنه كان من الممكن تفادي الدراما الأوكرانية منذ العام الماضي، لكن بروكسيل تخلت عن المفاوضات الثلاثية وساندت الانقلاب، مشيراً إلى أن المنظمة «الأوروطلسية» تعاني من أزمة حقيقية ومن الضروري البحث عن مخرج لها، مضيفاً «جمعاً فقط يمكن إيجاد الطريق إلى الأمام على أساس الاستنتاجات الصحيحة من دروس الماضي».

ووصف وزير الخارجية الروسي محاولات إثبات احتكار حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي للحقيقة بالكارثية، وأنه بهذه الحقيقة فقط يمكن إحلال الأمن والأردار، مؤكداً أن بلاده لا تتفق مع هذا الطرح.

وقال: «إذا اتبعنا هذا المنطق فمن الضروري إغلاق مناطق الأمن والتعاون في أوروبا».

وأضاف لافروف: «يجب أن لا يحقق أحد أمنه على حساب أمن الآخرين. هذا العبد كان معلنًا في المواقف الرسمية، لكنه يبقى حيرا على ورق»، مشيراً إلى أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يجب أن تصبح منظمة دولية للبحث عن إجابات تضمنية على التحديات التي تواجه الجميع.

كذلك أكد الوزير الروسي أن بلاده تقف مع روسيا عملية مينسك للتوسعية الأوكرانية، لافتاً إلى أن محاولات نقل المفاوضات إلى صيغ أخرى، من دون مشاركة دونيتسك ولوغانسك غير بناءة وغير مقبولة.

والمفاوضات التفاوضية وساندت الانقلاب، مشيراً إلى أن المنظمة «الأوروطلسية» تعاني من أزمة حقيقية ومن الضروري البحث عن مخرج لها، مضيفاً «جمعاً فقط يمكن إيجاد الطريق إلى الأمام على أساس الاستنتاجات الصحيحة من دروس الماضي».

ووصف وزير الخارجية الروسي محاولات إثبات احتكار حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي للحقيقة بالكارثية، وأنه بهذه الحقيقة فقط يمكن إحلال الأمن والأردار، مؤكداً أن بلاده لا تتفق مع هذا الطرح.

وقال: «إذا اتبعنا هذا المنطق فمن الضروري إغلاق مناطق الأمن والتعاون في أوروبا».

وأضاف لافروف: «يجب أن لا يحقق أحد أمنه على حساب أمن الآخرين. هذا العبد كان معلنًا في المواقف الرسمية، لكنه يبقى حيرا على ورق»، مشيراً إلى أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يجب أن تصبح منظمة دولية للبحث عن إجابات تضمنية على التحديات التي تواجه الجميع.

كذلك أكد الوزير الروسي أن بلاده تقف مع روسيا عملية مينسك للتوسعية الأوكرانية، لافتاً إلى أن محاولات نقل المفاوضات إلى صيغ أخرى، من دون مشاركة دونيتسك ولوغانسك غير بناءة وغير مقبولة.

بعد فيرغسون... 5 آلاف متظاهر في نيويورك احتجاجاً على تبرئة قاتل غارنر



في ضاحية فيرغسون بمدينة سانت لويس بولاية ميزوري. وكانت الحادثة وقعت في التاسع من شهر آب الماضي، حين أطلق الشرطي ويلسون رصاصات عدة على براون، الذي كان أعزل أفراداً قتيلاً، في حادث أشعل أعمال شغب في هذه الضاحية الصغيرة لمدينة سانت لويس والتي تغطيها غالبية من السود، لكن غالبية عناصر الشرطة فيها من البيض.

وكانت نسبة كبيرة من الأميركيين ذوي الأصول الأفريقية تتطالب بتوجيه تهمه القتل العمد إلى الشرطي ويلسون، لكن قرار لجنة المحلفين يعني أنه لن يواجه أية تهم جنائية، إذ هاجم محامو أسرة الشاب براون قرار اللجنة

متعمد. وأعلن وزير العدل الأميركي إريك هولدر على الفور فتح تحقيق فيدرالي حول انتهاك الحقوق المدنية للضحية غارنر، لتكون هذه الحادثة الثانية خلال أسبوع واحد تمتنع فيها هيئة محلفين كبرى عن مقاضاة شرطي أبيض في حادث يتعلق بمقتل رجل أسود أعزل.

وكان قرار هيئة المحلفين في فيرغسون بعدم مقاضاة شرطي أبيض قتل شاباً من أصول أفريقية يدعى مايكل براون بالرصاص آثار موجة من العنف، إذ تجتمعت الحشود في العديد من المدن الأميركية للاحتجاج على القرار الذي أصدرته لجنة محلفين قبل أسبوع بعدم توجيه أي تهمه لرجل الشرطة دارين ويلسون لقتله براون

أخرى مثل «هارلم»، و«ستانتن آبلاند»، إذ قتل الضحية إريك غارنر من قبل الشرطة خنقاً في 17 تموز الماضي، وغارنر البالغ من العمر 43 سنة هو أب لستة أطفال اشتبهت الشرطة في بيعه السجائر بطريقة غير قانونية، وحاول لفترة قصيرة مقاومة عناصر أمن طرходу أرضاً.

ويظهر شريط فيديو لأحد الشطاء أحد رجال الشرطة ويدعي دناتال بانتاليو يمسك غارنر من رقبته لطره أرضاً، وهي ممارسة ممنوعة لدى الشرطة في نيويورك. ورد غارنر، الذي يعاني من السمنة والربو مراراً عدة «لا أستطيع التنفس»، قبل أن يقذف للسوى وأعلنت وفاته بعيد ذلك ونسبها الطبيب الشرعي إلى قتل غير

اعتقلت شرطة ولاية نيويورك الأميركية أمس أكثر من 30 شخصاً خلال تظاهرات خرجت احتجاجاً على قرار هيئة المحلفين بعدم توجيه اتهام إلى شرطي أبيض قتل مواطناً أمريكياً من أصول أفريقية أثناء محاولة اعتقاله.

وتجمع آلاف المتظاهرين في أنحاء عدة من المدينة احتجاجاً على قرار هيئة المحلفين، في حين ذكرت صحيفة «واشنطن بوست»، أن عدداً كبيراً من المحتجين اتجهوا إلى شارع «برودواي» وساحة «تايمز سكوير»، إذ كان عدد الحشد يقارب 5 آلاف شخص. وأضافت أن سائقي السيارات العالقين بسبب التظاهرات أطلقوا أبواقهم تعبيراً عن دعمهم للحرك.

ونظمت تظاهرات أيضاً في أنحاء الأميركية أمس أكثر من 30 شخصاً خلال تظاهرات خرجت احتجاجاً على قرار هيئة المحلفين بعدم توجيه اتهام إلى شرطي أبيض قتل مواطناً أمريكياً من أصول أفريقية أثناء محاولة اعتقاله.

وتجمع آلاف المتظاهرين في أنحاء عدة من المدينة احتجاجاً على قرار هيئة المحلفين، في حين ذكرت صحيفة «واشنطن بوست»، أن عدداً كبيراً من المحتجين اتجهوا إلى شارع «برودواي» وساحة «تايمز سكوير»، إذ كان عدد الحشد يقارب 5 آلاف شخص. وأضافت أن سائقي السيارات العالقين بسبب التظاهرات أطلقوا أبواقهم تعبيراً عن دعمهم للحرك.

ونظمت تظاهرات أيضاً في أنحاء الأميركية أمس أكثر من 30 شخصاً خلال تظاهرات خرجت احتجاجاً على قرار هيئة المحلفين بعدم توجيه اتهام إلى شرطي أبيض قتل مواطناً أمريكياً من أصول أفريقية أثناء محاولة اعتقاله.

السفارة الأميركية تبته من هجوم محتمل في تركيا

مقر جماعة المعارضة السورية في المنطقة الحدودية غازي عنتاب، في حين حذرت السفارة رعاياها الموجودين بجنوب شرقي تركيا من «مغبة هجوم مباغت»، كما حذرته من التوجه إلى مناطق قريبة من الحدود السورية.

وقال لوفن خلال مؤتمر صحافي: «قررنا تنظيم انتخابات في 22 آذار. لن أباير بإجراء مفاوضات جديدة»، مضيفاً أن الانتخابات «تهدف إلى إتاحة الفرصة للمخاضين بأخذ موقف في هذا المشهد السياسي الجديد».

وكانت الحكومة السويدية، التي يقودها الاشتراكيون الديمقراطيون، فشلت في تمرير الموازنة في البرلمان بعد أن رفض النواب اليمينيون دعمها، ملتئين معارضتهم لسياسة الحكومة في مسألة الهجرة.

يذكر أن حزب الاشتراكيين الديمقراطيين فاز في الانتخابات البرلمانية في شهر أيلول الماضي وانضم إلى حزب الخضر في حكومة «أقلية يسار وسط»، أثمرت 8 سنوات من حكم اليمين الوسط.

شرقي تركيا. وجاء في البيان «تلقت السفارة الأميركية تقارير ترجح وجود مخطط لجماعات متشددة لشن هجوم على مبنى تابع للحكومة السورية الموقّعة».

ولم تعلن السفارة الأميركية الجهة التي تخطط للهجوم المحتمل على

الولايات المتحدة ورسولها في العراق، وعلى رغبته من حلف وشرك مهم يشكل قيمة أمنية عالية لها، خصوصاً أن النظام في سورية نجح في الصمود أمام الجهود التعاون الروسي إلى جانب الموقف الدولي المتحاذ لها متمثلاً بالصين وإيران.

وتبقى العقدة السورية والتي تلعب تركيا فيها دوراً خطيراً بعد أن تورطت في هذه الأزمة سياسياً وعسكرياً والتي تعتقد روسيا أنها تشكل تهديداً لأمنها والمنطقة ككل، فروسيا وتركيا شريكتان في أنبوب السيل الجنوبي من روسيا إلى جنوب أوروبا بدلاً من خط الغاز «نابوكو»، وصارت إيران وفقاً للبيانات البيتاغون شريكة في الغارات على «داعش» في العراق، وتحريج من كيري، على رغبته من حلف وشرك مهم يشكل قيمة أمنية عالية لها، خصوصاً أن النظام في سورية نجح في الصمود أمام الجهود التعاون الروسي إلى جانب الموقف الدولي المتحاذ لها متمثلاً بالصين وإيران.

اتجاهات

بوتين في تركيا: نقاط التقارب الاقتصادي... والخلاف السياسي

لورا محمود

في ضوء التحولات والتغيرات على المستوى الدولي بصفة عامة وعلى المستوى الإقليمي على وجه التحديد، يبرز التقارب الروسي - التركي إذ تمر العلاقات بين الطرفين اليوم بمرحلة تغيير واضحة الملامح. ولا ينال عند القول إن طبيعة الموقع الجغرافي لتركيا هي التي حددت عبر التاريخ مسار هذه العلاقة، فهناك ميراث تاريخي من الخلافات، ولكن هناك حقائق جلية وواضحة لا يمكن إغفالها حيال بعض قضايا المنطقة، وفي مقدمها الأزمة السورية، على رغم أن روسيا ترى في تركيا منافئاً جديداً على المنطقة العربية والإسلامية وآسيا الوسطى في ظل الصعود الإسلامي التي وضعت روسيا نفسها في وضع مواجهة معه.

ترى تركيا في روسيا شريكاً اقتصادياً وسياسياً مهماً في المنطقة بسبب موقعها وتأثيرها السياسي. واليوم نرى هذا التقارب يصل إلى أوجه خاصة بعد لقاء أردوغان نائب الرئيس الأميركي جو بايدن الذي طرح أن تنتهي تركيا الإجمدة الأميركية في المسائل العراقية والسورية، وبعد قيام بايدين في تشرين الأول الماضي باتهام تركيا بتمويل وتسليم الإرهابيين في سورية، ووقتها طالب أردوغان بايدين بالاعتذار وحصل مذ وجز في الموضوع. أيضاً بعد ما أوقف الاتحاد الأوروبي مشروع «ساوث ستريم» في إطار العقوبات التي يفرضها على موسكو بسبب موقف الأخيرة من النزاع في أوكرانيا.

يذكر أن كلفة مشروع «ساوث ستريم» نحو 16 مليار يورو والهدف منه تموين أوروبا بالغاز الروسي عبر الاتفاق على أوكرانيا. وكان العمل في خط الأنابيب هذا قد بدأ في كانون الأول 2012 على أن يربط روسيا ببيلاريا ومنها إلى أوروبا الغربية عبر صربيا والمجر وسلوفينيا. وكان من المفترض أن تبلغ طاقته نحو 63 مليار متر مكعب من الغاز.

وبعد الاجتماع الأخير بين بوتين وأردوغان قررت روسيا زيادة كمية الغاز الروسي المصدر إلى تركيا وخفض سعره، وقال بوتين إنه تقررت زيادة الصادرات بثلاثة مليارات متر مكعب لتلبية حاجات تركيا، وأضاف: «سنخفض سعر الغاز الطبيعي بنسبة 6 في المئة اعتباراً من الأول من كانون الثاني 2015 للامدادات المصدرة إلى تركيا».

وتعتبر تركيا من كبار مستوردي الغاز الروسي الذي يؤمن 60 في المئة من حاجاتها للغاز. كما وقعت روسيا وتركيا اتفاقاً لبناء أنبوب غاز يربط بين البلدين عبر البحر الأسود، وقد بلغت قيمة المبادلات التجارية بين روسيا وتركيا 32.7 مليار دولار، ويعمل البلدان على رفع هذه القيمة لتصل إلى مئة مليار دولار بحلول عام 2023. وفي اختتام اجتماع طويل

إلى أن روسيا لن تتجه نحو الانعزال، لافتاً إلى أن بلاده شركاء وأصدقاء استراتيجيين كثرًا في العالم. وكلف الرئيس الروسي الجهات المعنية في الدولة بالوصول بمستوى الاستثمار إلى 25 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2018، واقترح تثبيت منظومة الضرائب الحالية وعدم تغييرها لمدة أربع سنوات، وأشار إلى ضرورة عدم إخضاع شركات قطاع الأعمال الصغيرة للرقابة في حال أثبتت الشركة جدارتها في غضون ثلاث سنوات من عملها.

وفي ما يتعلق بقطاع الأعمال، طالب الرئيس الروسي برفع القيود عنه إلى أقصى درجة ممكنة، وإعفاؤه من الرقابة الملحة وعدم التحكم به، مشيراً إلى أنه يتعين على البنك المركزي والحكومة اتخاذ إجراءات حازمة ضد المضاربين الذين يتلاعبون بالعملة الوطنية، وأكد أن لدى الحكومة آليات للتأثير فيهم.

وأضاف بوتين أن تراجع العملة الروسية يزيد من خطر التضخم، مكلفاً الحكومة وإدارات الأقاليم بتنظيم رقابة على أسعار المواد الغذائية والأدوية، وأشار إلى وجوب العمل على زيادة إنتاجية العمل بنسبة 5 في المئة، وخفض التضخم إلى ما دون 4 في المئة. مؤكداً أن بلاده ساهمت بشكل كبير في دعم الاقتصاد الأوكراني بقيمة 32.5 مليار دولار خلال الفترة الأخيرة، منها 25 مليار دولار قامت البنوك الروسية باستثمارها في الاقتصاد الأوكراني.

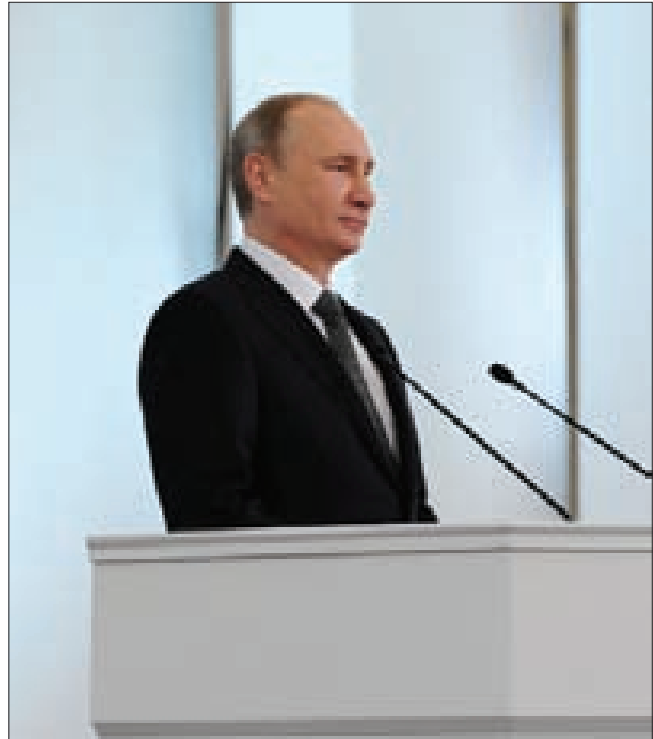
كذلك قدمت وزارة المال الروسية قرضاً لكيف بمقدار 3 مليارات دولار، بدورها قامت شركة الغاز الروسية «غازبروم» بإقراض أوكرانيا 4.5 مليار دولار ومنحها تخفيضاً لأسعار الغاز. ولتنفيذ المشاريع المشتركة، منوهاً

كندا تتهم مرافقاً في الخامسة عشرة بجرائم الإرهاب

اتهمت الشرطة الكندية مرافقاً في الخامسة عشرة من العمر بجرائم ذات صلة بالإرهاب وزعمت أنه سرق «لمصلحة جماعة إرهابية أو بتوجيه منها». ولم تكشف الشرطة الكندية عن اسم الشاب، لكنها قالت إنه كان يخطط لمغادرة كندا للانضمام إلى «نشاط إرهابي في الخارج». ومثل المتهم أمام محكمة في مونتريال يوم الأربعاء.

وقالت الشرطة إنها لن تعلق على الإسم التي استندت إليها في توجيه الاتهام نظراً إلى صغر سن المتهم والتحقيق الجاري. كما لم تكشف أيضاً عن الجماعة التي تزعم أن المتهم على صلة بها.

وفي شهر تشرين الأول الماضي، قتل جنديان كنديان على أيدي اثنين من المتعاطفين مع «الجهاديين» في حادثة منفصلين قرب مونتريال وأوتسأوا، وقتل ضابط الأمن المهاجمين. وقد وقع أحد الهجومين على البرلمان.



أشار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في رسالته السنوية التي وجهها أمس إلى الجمعية الاتحادية، إلى ضرورة الخروج من مصيدة النمو الاقتصادي شبه المعجم، وتجاوز معدل النمو الاقتصادي العالمي. وأشار بوتين إلى أن العقوبات الأميركية غير مرتبطة بعودة القرم إلى روسيا، وكانت ستفرض بحجة أو بأخرى، مؤكداً أن العقوبات والقيود الخارجية تقوم بتحفيز الاقتصاد وتزيد وتيرة نموه. وأكد أن روسيا مرت هذا العام باختبارات لا يمكن أن نتحملها إلا أمة قوية وموحدة، ودولة قوية ذات سيادة حقيقية، مضيفاً أن بلاده أثبتت قدرتها على حماية أبناء الشعب والدفاع عن الحقيقة والعدالة، وقال إن بعض الدول ترغب في تفكك روسيا مثلما حدث في يوغوسلافيا من قبل، مؤكداً أنه لن يسمح بذلك.

والتقى الرئيس الروسي في خطابه خطط الولايات المتحدة لبناء درع دفاع صاروخي في أوروبا، وقال إنه لا فائدة من محاولة التجنث إلى روسيا من موضع قوة، لافتاً أنه لن يتمكن أحد من تحقيق التفوق العسكري على روسيا، وأكد أن الجيش الروسي حديث وذو قدرات قتالية. وقال: «لدينا ما يكفي من القوة والإرادة والشجاعة لحماية حريتنا».

وأوضح الرئيس الروسي أن بلاده ستواصل التعاون مع الغرب، وستتخلى على الصعاب التي تواجهها في الوقت الراهن. وقال: «مستعدون لمواجهة أي تحد وأن ننتصر». وأضاف أن «الاصطفاء الأميركيين يؤثرون في علاقات روسيا مع جيرانها دائماً، إما بشكل مباشر أو من وراء الكواليس». وتابع: «نحن لا نعرف في بعض الأحيان من يجب أن نتحدث، مع حكومات الدول أو مع رعايتهم الأميركيين بشكل مباشر».

وقال لوفن خلال مؤتمر صحافي: «قررنا تنظيم انتخابات في 22 آذار. لن أباير بإجراء مفاوضات جديدة»، مضيفاً أن الانتخابات «تهدف إلى إتاحة الفرصة للمخاضين بأخذ موقف في هذا المشهد السياسي الجديد».

وكانت الحكومة السويدية، التي يقودها الاشتراكيون الديمقراطيون، فشلت في تمرير الموازنة في البرلمان بعد أن رفض النواب اليمينيون دعمها، ملتئين معارضتهم لسياسة الحكومة في مسألة الهجرة.

يذكر أن حزب الاشتراكيين الديمقراطيين فاز في الانتخابات البرلمانية في شهر أيلول الماضي وانضم إلى حزب الخضر في حكومة «أقلية يسار وسط»، أثمرت 8 سنوات من حكم اليمين الوسط.

رئيس الوزراء السويدي